حوار الأضداد

بسمة النسور

قالت امرأةٌ قوية الشخصية، ناصحة مجموعة من الصديقات المحبطات بالكفّ عن التذمر والنحيب، ليس أمامكن سوى أن تعشن الحياة يوماً بيوم، وألّا تلتفتن نحو الوراء. دعن الماضي وجراحاته خلفكن، ولا تقلقن كثيراً بالمستقبل، لأنّ كلّ شيء مقدّر ولن يغير قلقكن شيئاً مما هو مكتوبٌ. لحظة إقراركن بالعجز عن تغيير ما خطّه القدر هي لحظة التحرّر الحقيقية. ردّت أكثرهن إحباطاً: ما تقولينه دقيقٌ جداً من الناحية النظرية، غير أنّ تطبيقه على أرض الواقع يعدّ ضرباً من المستحيل، ذلك أنّ العلم الحديث لم يتوصل بعد إلى اختراع بضعة أزرار يتسنّى لنا الضغط عليها، للحصول على المزاج الرائق المتوازن على الدوام. لكن، على فرض حدوث تلك المعجزة، ألا يجدّرنا ذلك من أهم ملامحنا الإنسانية، ويحيلنا إلى روبوتات مبرمجة على حالة الفرح الزائف؟!

ابتسمت المرأة القوية، وأمطرت صاحبة الرد اليائس بوابل من الاتهامات قائلة: أنتِ امرأةٌ كئيبة بالفطرة، تعزّين النكد مثل عينيك، وتوزّعين طاقتك السلبية أينما حللتِ فتسودين عيشة المحيطين بكِ. الأمر أبسط كثيراً مما تتوهمين، عليكِ أن تبذلي جهداً حقيقياً للخروج من حالة الحزن والسوداوية. إذا تمكّنتِ من اتخاذ قرار شجاع كهذا، سوف تفاجئين نفسك التي لها عليك حق... فكّرت أكثر الصديقات إحباطاً في مجاراتها حتى النهاية، كي تثبت أنّ ما تتفوّه به من مواعظ لا يتجاوز منطقة التنظير المجاني، لأنّ من يدُه في النار ليس كمن يدُه في الماء، فثمّة فرقٌ شاسعٌ بين الحالتين. قالت لها: ليس بالإمكان إقناع من يتضوّر جوعاً بفائدة الريجيم، لأنّ معدته الخاوية أصلاً لن تساعده في التفكير السليم أو الاستمتاع بأيٍّ من متع الحياة. ضربت لها مثلاً السياسيين اللبنانيين الذين ينخرُهم الفساد، وهم ينصحون الشعب بتقنين استخدام وسائل النقل في مواجهة أزمة الوقود، فيما ينتقلون على راحتهم وحاشياتهم بسياراتهم الفارهة.

استفزّت المقارنة الجائرة صاحبتنا المتفائلة، راحت تؤكّد على مقدار إحساسها بعذابات الآخرين، وعملها على المساعدة ضمن إمكاناتها، إذ تخصص عدة ساعات في الأسبوع للعمل التطوعي. مشيرة إلى أنّ العطاء سبب أساسي للسعادة والرضى عن الذات. أصرّت على التمسّك بالأمل بأشياء صغيرة، لا يتوانى التخلي عنه مهما جرى، أثارت غيرة المجموعة بقدرتها على تجاوز مآسيها الشخصية، والمضيّ في حياتها. قالت إحداهن، في محاولة لإنهاء الحوار الذي أصبح ثقيلاً: خلص، يا ستّي، أعدك بالمحاولة من جديد، سوف أتعلم منك، وأقتدي بك. لعلّ في ذلك خلاصاً من وقع هذه الحالة المقيتة التي ركنت إليها منذ زمن، حيث الأشياء فقدت معناها، ولم يعد هنالك ما يثير البهجة في قلبي.

... ما عبّرت عنه النسوة المحبطات حالة عامة، يعيشها ناسٌ كثيرون في هذا الزمن الصعب المركب، غير أنّ استجابة كلّ منا تختلف. هناك من ينطوي على نفسه، يفقد اليقين والقدرة على الإحساس بمعاناة الآخرين، ويتحوّل إلى نموذج أناني، غير مكترثٍ إلّا بذاته، يستكين إلى أحزانه، ويستمرئ القنوط في سواد الحزن والكآبة. يعزل نفسه مختاراً تائهاً في دوامةٍ حالكةٍ من رثاء الذات، والتحسّر على ما مضى والتوجس من القادم. وهناك من يملك الشجاعة الكافية والنظرة الواقعية للاعتراف بأنّ الحياة لا تتوقف عند أحد، وأنّها بقدر ما تأخذ منا، فإنّها تمنحنا الكثير. وهذا ما ينبغي المراهنة عليه، ليس هناك من مخرجٍ آخر، فالحزن لن يجرّ سوى مزيدٍ من الحزن. لا مناص من مقاومة الهواجس والأحزان، والتكيف والتحكّم بانفعالاتنا، والحدّ من حساسيتنا العالية تجاه ما يستجدّ بنا من أحداث... وذلك أضعف الإيمان.

حق التعبير من النضال إلى إنهاء الاحتلال

داود كتّاب

تعتبر عملية اغتيال الناشط نزار بنات، مقصودة كانت أم تمت بسبب العنف المفرط، وصمة عار على جبين القيادة الفلسطينية والمؤسسات الأمنية التابعة لها. لكن، على الرغم من بشاعة هذا الحادث، كانت المشكلة الكبرى وما زالت تعامي السلطة الفلسطينية، وبالذات الرئاسة، عما حدث، وعن سلسلة الأخطاء التي تبعت الحادث الأليم. فإذا افترضنا أنّ ألقوى الأمنية التي جاءت لاعتقال بنات لم يكن لديها أمر بالاغتيال (وهو ما يتوقعه الكاتب)، كون الثورة الفلسطينية معروفة بأنّها غير عنيفة مع شعبها ومع معارضيها، فكان من المفترض ردّ فعل مختلف. أن يقوم الرئيس محمود عبّاس بالاتصال الشخصي بزوجة نزار بنات للتعزية، ثم الطلب من وفد عالي المستوى، «مجرّد ملاحظة هادئة غير سياسية في ظلّ وقت غير هادئ» تناول بهدوء الخسارة المباشرة وغير المباشرة لوفاة بنات، منهياً مداخلته بما يلي: «المستقبل يحتاج إلى العدالة والاطمئنان والوضوح والحرية والحق في الحياة رغم فداحة الخسارة... انتهت الملاحظة الهادئة غير السياسية... بالإمكان استئناف الضجيج والصراخ وتبادل الاتهامات إن أردتم ...».

لست أعلم مدى تدخل الرئيس أو مشاركته في كلّ ما يجري، لكنّ قرار فصل وزير الثقافة السابق «ورّطه» شخصياً، وصعّب عليه إمكانية الخروج من المأزق الحالي، والذي يخالف أماني الشعب الفلسطيني بحرية التعبير والرأي، على الأقل من قيادته، قبل أن يطالب الفلسطينيون بحقهم في تقرير المصير.

قد يقول بعضهم إنّه يجب عدم خلط الأمور بين الأمور الداخلية البسيطة والأمر الوجودي في استمرار الاحتلال. لكنّ من خلطها ليس الشعب، أو أيّ جهة معارضة، بل حاشية الرئيس من مديري أقسام أمنية وسياسية، لأوامرهم الدموية غير الديمقراطية وغيرها، الأمر الذي تطوّر في قرار بسيسو، ليكون من مكتب الرئيس نفسه.

كلنا أمل في أن نتجاوز المأساة التي تمر بها القضية الفلسطينية، لكن هناك ضرورة لضمان حرية التعبير والرأي والتظاهر، بما في ذلك المطالبات مرتفعة الضمون، لبقى من أساسيات النضال الوطني. يأمل الشعب الفلسطيني بالعدالة التي تحدث عنها الكاتب إيهاب بسيسو، لنستطيع العودة إلى ذلك باقي الخسائر، كي يتم توحيد الجهود وإلهاب الحماس لما هو أمر وجودي بإنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية الحرّة والديمقراطية المستقلة.

(كاتب من الأردن)

«النصر الإلهي»... عودة إلى السياسي واحتكاره

حسام أبو حامد

في معظم الديانات، الصراع بين الخير والشر أزلي. يصدر الخير عن الله، والشر عن الإنسان أو الشيطان، وتبدو الحياة الدنيا معركة بين حزب الله وحزب الشيطان، لا بد من أن تنتهي بفوز الفريق الأول تحقيقاً للسعادة الأبدية. وفي الإسلام، يعد الله المؤمنين بالتمكين والنصر في مواجهة قوى الشر: «وكان حقّا علينا نصرُ المؤمنين»، وبإظهار الدين؛ «هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون». في زمن النبي وحتى اليوم، لم يكن النصر دائماً حليف المؤمنين (معركة أحد مثلاً)، ولم يتحقق ظهور الإسلام على الدين كله (25% فقط من سكان العالم اليوم يدينون بالإسلام)، ولا تزال معظم مجتمعات دول العالم الإسلامي بعيدة عن أي تمكين؛ تحتل مراكز متأخرة في المؤشرات العالمية المتعلقة بمجالات مختلفة (الاقتصاد والتعليم والصحة والحريات والرفاهية وغيرها). أحد الحلول المحتملة للخروج من هذا التناقض التي قدّمها علم اللاهوت بخصوصيته الإسلامية (علم الكلام)، تمثّلت في النظر إلى «النصر الإلهي» بوصفه نصراً مرحلياً، لا يتحقق للمؤمنين الذين خاضوا المعركة الراهنة، بل لأبنائهم وأحفادهم، وأجيال المؤمنين اللاحقة، والموقف الذي استقرّت عنده المذاهب الإسلامية الرئيسية، السنية والشيعية، هو المطالبة بعدم استعجال سنن التمكين، وأن النصر النهائي (المطلق)، لن يتحقق إلا في آخر الزمان مع رجعة المهدي المنتظر، الذي سيملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً. مثّل المهدي المنتظر «النصر الإلهي» المؤجّل، لكن لم ينجم عن هذا «الوعي الانتظاري» إن جاز التعبير، أي خطة سياسية براغماتية، ولم يتعدّ أن يكون طريقة نظر بها المؤمنون إلى واقعهم في أجواء من عزاء وسلوى طوّروا من خلالها حياتهم الداخلية، وهو ما سيتغير لاحقاً.

عند الشيعة، أصبح مصير ذرّية النبي رمزاً للصراع الكوني بين الخير والشر، لكن اليد العليا ظلّت لـ«قوى الشر». أمام هذا الإخفاق، انصرف الشيعة مع جعفر الصادق، إمامهم السادس، عن السياسة للتفرغ لأساليب التأمل الباطني، وبعد الغيبة الصغرى (260 هـ - 329هـ) للإمام الثاني عشر، أبو القاسم محمد (المهدي)، وفق اعتقاد الشيعة الاثني عشرية، تواصل الأخير مع الناس عبر سفرائه، لتبدأ بعد موت رابعهم غيبته الكبرى المستمرة، التي انقطع معها أي ارتباط مباشر به، إذ لم يعيّن هذه المرّة أي سفراء أو وكلاء، لكنه سيعود في آخر الزمان لتحقيق «النصر الإلهي» الموعود. كان الاعتقاد بالرجعة تعبيراً عن إقرار بالخروج النهائي من حيّز السياسي، وفي ظل حكومة غير شرعية قائمة اغتصبت حقّ الإمام الغائب في الحكم، توجّب على علماء الشيعة الأ يشغلوا أي مناصب سياسية. هذا الوعي الانتظاري أفرز فقهاً إخبارياً روائياً يرفض الاجتهاد، وتعليقاً لوظائف الدولة الدينية الرئيسية نحو: جباية المال، والجهاد، وإقامة الحدود، وصلاة الجمعة، وغيرها من أمور يكون تمامها بوجود الإمام المعصوم. لكن مع استطالة ظهور المهدي، وإلحاح الحاجة، في ظل استمرار تعدّي الحكومة المدنية على النظام الإمامي، وتعليق شرعية كثير من الأعمال المرتبطة بالمجتمع، وما يشكّله من خطر على الجماعة المؤمنة، فتح بعض الفقهاء أبواباً فقهية كانت محكمة الإغلاق، وشكّلوا في مقابل التيار الإخباري تياراً أصولياً فتح باب الاجتهاد. وهكذا، استدعت الغيبة الكبرى النيابة العامة للفقهاء، بعد أن استدعت الغيبة الصغرى النيابة الخاصة للسفراء، مع فارق أن الثانية تعيّنت بإذن من الإمام، بينما تعيّنت الثانية اجتهاداً وتأويلاً. مهّد ذلك لـ«ولاية الفقيه» التي خرقت الإجماع الشيعي في الولاية، على يد المولى أحمد النراقي (1215 - 1297 هـ) الذي عزّز دور الفقيه مُثبتاً له كل ما هو للنبي وللإمام، ليتوب عنهما في قيادة الأمة، وإدارة شؤونها، والقيام بمهام الحكومة الإسلامية، وإقامة حكم الله على الأرض. فتحت «ولاية الفقيه» باباً واسعاً للعودة إلى السياسي، وهي النظرية التي سيعيد السياسي في كتابه «الحكومة الإسلامية» إحياءها نظرياً، حين أكّد أن كل حكم غير حكم الأئمة ونوّابهم من فقهاء الشيعة هو غير شرعي، وعملياً؛ بقيادته للحكومة الإسلامية بعد ثورة 1979.

> بات «النصر الإلهي» ميكانيزمَ كل مليشيا إسلامية مسلحة، حتى المُقاوِمَة والمُمانِعَة منها، وباسطرة النصر يصبح سرمدياً

على الرغم من تسرّب الاعتقاد برجعة المهدي المنتظر (المسيح بن مريم في بعض الأحيان) إلى التدين الشعبي عند أهل السنة، إلا أن المهدي هنا ليس الإمام الغائب عند المذهب السني، بسمي محمداً، سليل آل بيت النبي، ليس غائباً وإنما يولد في آخر الزمان كما يولد أي إنسان آخر. استمرار الخلافة الإسلامية (وإن بقيت خلافة شكلية تم التنازع بشأنها الشيعة هو غير شرعي، وعملياً؛ بقيادته للحكومة الإسلامية بعد ثورة 1979.

على الرغم من تسرّب الاعتقاد برجعة المهدي المنتظر (المسيح بن مريم في بعض الأحيان) إلى التدين الشعبي عند أهل السنة، إلا أن المهدي هنا ليس الإمام الغائب عند المذهب السني، بسمى محمداً، سليل آل بيت النبي، ليس غائباً وإنما يولد في آخر الزمان كما يولد أي إنسان آخر. استمرار الخلافة الإسلامية (وإن بقيت خلافة شكلية تم التنازع بشأنها والطعن في شرعيتها في غير مرحلة تاريخية) حال دون أي شرعية غائبة في انتظار ظهور المهدي، بعكس ما كان عليه التدبير الشيعي خلال غيبة الإمام الكبرى، لكن إلغاء الخلافة العثمانية عام 1922 أحدث صدمة في العالم الإسلامي السنّي، وبدا الإسلاميون قلقين على الشرعية الغائبة في ظل حكومةٍ زمنية، وكان لا بد، في نظرهم، من العودة إلى السياسي لإنقاذ الديني، وبدأت التنظيرات للإسلام السياسي التي شكّلت الأيديولوجية المرجعية لحركات الإسلام السياسي على طول العالم الإسلامي وعرضه، وكان قاسمها المشترك الانقلاب على الوعي الانتظاري السائد، وبعد أن كان للباطل جولات ينتصر في نهايتها الحق بالضربة المهدوية القاضية، سيكون للباطل جولة وللحق جولات، وانطلاقاً من التراث الإسلامي «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله» جرت محاولات صنع ملاحم وبطولات معاصرة. كان لا بد من فتنة ولا بد من امتحان وبلاء، ولا بد من الصبر، فالنصر الرخيص لا يدوم، بحسب سيد قطب («في ظلال القرآن»)، لأن الدعوة الهيّنة يتبنّاها كل ضعيف، أما الدعوة العنيفة الصعبة فلا يتبنّاها إلا الأقوياء، ولا يقدر عليها إلا الأشداء، وإذا كان نصر الله النهائي مؤجّلاً لعدم نضج الأمّة، فإنه لا بد من معارك معجّلة تكتسب فيها الأمة الخبرة المناسبة، فالطاقات المذخورة في البنية الإنسانية لا تستيقظ كما تستيقظ وهي تواجه الخطر، وحين تدفع وتدافع. ذهب الخميني في وصيّته «الإلهية السياسية» إلى أن الثورة الإيرانية فريدة، فرادتها في أنها هدية إلهية غنيّة تلطف بها الله على شعب مظلوم، لتبدو معه تلك الثورة حلقة افتتاحية في سلسلة طويلة من حلقات «النصر الإلهي» المعاصر.

بات «النصر الإلهي» ميكانيزم كل مليشيا إسلامية مسلحة، حتى المُقاوِمَة والمُمانِعَة منها، وباسطرة النصر (من أسطورة)، يصبح سرمدياً؛ لا يخضع للمقاييس الدنيوية العسكرية والفنية؛ خارج اشتراطات الواقع والتاريخ، فإما النصر أو الشهادة، والأخيرة ليست هزيمة بل غاية. وبهذا النصر، تختفي فئة معينة دون غيرها، هم أولئك الذين ينظرون إلى أنفسهم بوصفهم جند الله، المخاطبين بآياته، المعنيين بالمعونة والنصر، والمتفردين في امتلاك «حقيقة» الإسلام، المعبّرين عن الإرادة الإلهية، لا يُناقَشون، ويمنحون أنفسهم الشرعية في قمع كل ما من شأنه أن يتعارض مع شروط النصر المعجّل قولاً وفعلاً، فيتحوّلون ضمن حواضنهم الاجتماعية مستبدين طغاة، لا يقلّون استبداداً عن طواغيت الأرض الذين ادّعوا الخروج عليهم. إنه وهمهم الفئوي، لا نصر امتهم ودولهم وسائر قومهم. هكذا يصبح «النصر الإلهي» أبلغ تعبير، لا عن العودة إلى السياسي فقط، بل واحتكاره أيضاً.

(كاتب فلسطيني)

كاريكاتير — عماد حجاج

لبنان حيث السلطة تستثمر بالانهيار

مالك ونوس

تتجاوز دلالات وضع بعض المؤسسات اللبنانية سواتر حديدية أمام أبوابها ونوافذها، وأحياناً حول البناء برمته، فكرة الاحتياط من أي هبّة شعبية مقبلة بسبب الانهيار الجاري في البلاد، تتجاوزها إلى حقيقة أنه ليس لدى السلطة اللبنانية ما تفعله حيال هذا الانهيار من أجل وقفه أو إبطاء تسارعه، بل تتركه مستمراً لتصبح تبعاته كارثية. وفي هذا الوقت، يستمر اقطاب السلطة اللبنانية في التنازع على حقائب وحصص طوائفهم من حكومة آخر ذلك التنازع تشكيلها أشهراً، وكان البلاد في عصر رفاهية التأجيل من أجل التوافق، غير أن هذا التأجيل وهذا التنازع يخفيان حقيقة أن هذه السلطة التي تستثمر في فقر أبناء الشعب وجدت في الانهيار حقلاً آخر للاستثمار والتربّح. وهكذا، بعد تحوّل لبنان إلى دولة فاشلة في السنتين الأخيرتين، حين باتت غير قادرة على سداد ديونها ولا على المحافظة على حدودها، وباتت بعض المليشيات تتحكّم بمصيرها ومصير أبنائها، وبعد غياب الحكومة، وليس فحسب فقدان هذه الحكومة القدرة على تلبية حاجات المواطنين من غذاء وتعليم ورعاية صحية أو تأمين الحماية لهم، وبعد التضخم الكبير الذي ضرب عملتها، بعد هذا كله، دخلت البلاد في طور الانهيار الجلي الذي تظهر ملامحه للجميع في كل المجالات. وقد برزت معالم هذا الانهيار فاضحة مع دخول لبنان برمّته في العتمة الكاملة قبل أيام، نتيجة فقدان مادة الفيول اللازمة لتشغيل معامل الطاقة فيه، هذه المعامل التي خُدّد مقابل استئجار بواخر من الخارج لتوليد الطاقة، بسبب مصلحة بعض السياسيين المنتفعين من هذا الإجراء. كما برزت تلك المعالم مع فقدان الدواء من الصيدليات والمشافي، وهو ما أفضى إلى توقّف المستشفيات عن استقبال المرضى، ما عدا الحالات الطارئة. كما انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي وفي الإعلام مشهد سيدة لبنانية في مطار القاهرة تصطحب معها حليب الأطفال إلى لبنان في حقائبها، بعد فقدانه من الأسواق اللبنانية، أو ربما احتكاره لبيعه بسعر أعلى، حتى لو أدى ذلك إلى موت بعض الأطفال جوعاً. ولم تزِ السلطة في هذه العلامات أي خطر، فهي في موقع الأمان، وانتظار قطف ثمار الانهيار. سلطة تفتقر إلى أي رؤية أو مشروع لمعالجة الأزمة التي تمر بها البلاد، أو لمعالجة المديونية التي تتزايد بسبب التوقف عن السداد. سلطة بدا أن لا أزمة تعترضها أو تشغل وقتها، انتعشت في العقود الأخيرة، إذ يقصد اللبنانيون، وفيها سيضطر المواطنون إلى بيع عقاراتهم، بعدما باعوا سياراتهم وبعض مقتنياتهم من أجل شراء حاجيات غذائية، وقتها، سيكون أقطاب السلطة بالمرصاد ليشتروا هذه العقارات بأثمان يفرضونها على المالكين. ولن يكتفوا بذلك، بل سيشترون المنشآت والمصانع والمؤسسات الحكومية التي ساهموا في تعثرها، مقدّمين أنفسهم على شكل مستثمرين سينقذون اقتصاد البلاد. وإزاء هذا الانهيار، من الممكن ألا نشهد انتفاضات أو ثورة شاملة، بل تكرار لبعض الاحتجاجات المتناثرة. احتجاجات أحجم الناس عن المشاركة فيها، ومن المتوقع أن يستمر إحجامهم، بعدما رأوا أن أسلوب مطالبة السلطة التي سطت على مدّخراتهم هو سيعني زوالها، في وقتٍ أصبح أي احتجاج لا يقدّم بديلاً عن هذه السلطة، هو عبث أيضاً، لكنه أشدّ وطأة.

> لا شيء يوقف الوباء في تونس إلا تحلّي الأدنى من الإجراءات الاجتماعية الصحية

هذه الأيام، سوى أزمة تشكيل الحكومة وتحاصص حقائبها.

وفي وقتٍ لا ترى السلطة فيه حلاً أو سبيلاً للخروج من الأزمة سوى الاستدانة من الصناديق الدولية، تبقى القروض الدولية محظورة على لبنان، إلى حين تحقيق ما طالبت به هذه الصناديق من إصلاح ومحاربة للفساد الذي لن يتم في عهدها. وللتأكيد على هذا الأمر، قال البنك الدولي في تقرير «مرصد الاقتصاد اللبناني» الذي أصدره، في 1 الشهر الماضي (يونيو/ حزيران الجاري)، إن لبنان يغرق في إحدى أسوأ الأزمات الاقتصادية العالمية، وربما إحدى أشدّ ثلاث أزمات على مستوى العالم من منتصف القرن التاسع عشر.

ولم يفت البنك الإشارة إلى ما بات مسلّماً به، أن سبب الأزمة إحجام الدولة عن تنفيذ السياسات الإنقاذية التي تلقت نصائح لتنفيذها من هذا البنك، ومن مؤتمر «سيدر» للدول المانحة، ومن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون شخصياً. كما لم تُنصت للمطالب الشعبية التي تصب في النسيج نفسه، والتي خرجت على شكل دراسات وبيانات من قوى حزبية ومطلبية وشخصيات اعتبارية، وكذلك عبر احتجاجات دائمة، ومنها انتفاضة 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، التي استمرت أشهراً، وقابلتها أطراف السلطة والمليشيات بالقمع والتخوين، بدلاً من الاستماع للأصوات التي خرجت خلالها، وتنفيذ ما طالبت به من إصلاحات. ولم ينسَ البنك التأكيد على أنه «لا تلوح في الأفق أي نقطة تحوّل واضحة»، وذلك في ظل سلطة تنفيذية مشلولة، في وقتٍ لا همّ فيه للسلطة سوى الحفاظ على مكتسباتها والبحث عن مكتسبات جديدة يسفر عنها الانهيار. ومعرفة كيف تستثمر السلطة في الانهيار، يكفي معرفة أنه في لبنان، لكلّ فريق سياسي أو زعيم طائفي جناحٌ تجاري استثماري ضارب، برتبة مافيا احتكار وسمسرة وأعمال مصرفية، أسوة بالجناح العسكري الذي كان لهم أيام الحرب الأهلية. يتمثل هذا الجناح التجاري بمقاول أو تاجر، تقف تجاراته على المناقصات الحكومية أو التوريدات النفطية والغذائية والدوائية المدعومة من الدولة، كونها تحظى بالتغطية اللازمة من العملة الصعبة وذات مردودية ربحية هائلة. ولا تستورد تلك الأجنحة المواد المطلوبة إلا بعد الحصول على تمويل جزئي من القطع الأجنبي من مصرف لبنان، وهنا تكمن ساحة الصراع. وهذا الصراع دائم ومحتدم بين أولئك الزعماء والفرقاء السياسيين على قطعة الجبنة هذه؛ إذ يحصلون على الدولار اللازم وفق السعر الرسمي، أي 1500 ليرة لبنانية مقابل 7 آلاف ليرة في السوق السوداء. هذه الأيام يتراوح سعره في السوق السوداء هذه الأيام بين 16 ألف ليرة و17 ألف ليرة. وعند استيراد المواد المطلوبة، يجري بيعها بسعر الدولار الرائج في السوق السوداء، بدلاً من بيعها بالسعر الرسمي. وأحياناً، وكما هو متبع هذه الأيام يجري تخزينها، سواء كانت مشتقات نفطية أو قمحاً أو دواء، بانتظار زيادة سعرها، ما أفرز طوابير على محطات الوقود والأفران، إضافة إلى شحّ الدواء. ولبنان الفريد في المنطقة، بحسب منظري صيغته الطائفية، قرّر أن يكون فريداً في دعم المواد الغذائية، وفق لائحة تضم 300 سلعة، وضعتها الحكومة مع بدء ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة قبل سنة ونصف السنة. وشملت اللائحة، إضافة إلى المحروقات والقمح والدواء وبعض المواد الغذائية، المواد التي تدخل في بند الرفاهية، ومنها على سبيل المثال مبيّضات القهوة وقهوة الإسبريسو ومشروب الشوكولا والكاكاو، وهو ما اعتبره كثيرون فضيحة أخلاقية، بسبب تبخّر أموال المودعين في المصارف اللبنانية بعد تخصيصها لدعم رفاهية الأغنياء. ولم يكف السلطة هذه الفضيحة، فقد تبين أنها تدعم بعض مواد داخلة في الصناعة، مثل الحبيبات البلاستيكية التي تصنع منها مواد يجري تصديرها إلى مناطق مختلفة من العالم، وتحويل ثمنها إلى حسابات التجار في البنوك الغربية، بعدما كان المأمول من عودتها إلى لبنان لدعم احتياطي المصارف من القطع الأجنبي.

اتفق كثيرون على أن مرحلة جديدة ستظهر بعد إمعان السلطة في إفقار اللبنانيين، وفيها سيضطر المواطنون إلى بيع عقاراتهم، بعدما باعوا سياراتهم

يتطوّرون دوره للتزود بالوقود في بيروت قبل يومين (حوراني حطحط/Getty)

(كاتب سوري)

لا شيء يوقف الوباء في تونس

المهدي مبروك

بعد أسبوعين من الحجر الصحي الذي فرض في أكثر من عشر محافظات، وما زال العدد مرشحاً للارتفاع، لا شيء يبرهن أنّ وباء كورونا في تونس بصدد التراجع، بل سُجّلت أرقام قياسية لم تعرفها البلاد منذ بدأت إجراءات الحجر في محاولة لكسر حلقة العدوى منذ مارس/ آذار 2020. وبعد سنة ونصف السنة من جائحة كورونا، تحتل تونس حالياً المرتبة الأولى عربياً وأفريقياً في نسبة الوفيات مقارنة بعدد السكان. في مثل هذه الأيام من السنة الماضية كانت تونس قد سجّلت، للشهر الثاني على التوالي، صفر إصابة، وظلّ الأمر يتكرّر خلال كامل أشهر موسم الصيف، ما أتاح للناس استئناف حياتهم العادية في موسم لم خصوصيته: عودة المواطنين المقيمين في الخارج والقادمين في عطل صيفية، مواسم الأفراح، السياحة الشاطئية الداخلية حيث تنتشر العائلات، حتى المنتمية إلى الفئات الوسطى، على شواطئ البلاد الممتدّة والواسعة. كانت تونس تقدّم آنذاك قصة نجاح أشادت بها منظمة الصحة العالمية، غير أنّ ذلك لم يدم طويلاً، وتحوّل الوباء إلى حصاد أرواح مقيت. راأصحة الموت تطوّق تونس، كما صرح مدير الصحة في محافظة سوسة قبل أيام. ولا شيء يدلّ على أنّ إجراءات الحجر الصحي كان لها أثر ملموس، إذ سجّلت البلاد أرقاماً قياسية، سواء في عدد الإصابات أو الوفيات، حتى وهي تحت الحجر الصحي، فضلاً عن انهيار وشيك للمنظومة الصحية. والأكيد أنّ جملة من الإخلالات حالت دون أن تدرك هذه الإجراءات أهدافها. يذكر عديدون من أعضاء اللجنة العلمية فرضيات أولية يقدّمونها من أجل فهم هذه الخيبة، لعلّ أهمها أنّ الحجر الصحي، حتى وإن تم التمديد فيه، لا يأتي أكله، إذا لم تصاحبه إجراءات تعرف بـ«الخمسة المبكرة» وهي عموماً: التقصّي المسبق للإصابات المنتشرة في أوساط السكان، وتحديد آثر إصابات في الشبكات الاجتماعية للعلاقات المباشرة، والعزل المسبق للحالات المكتشفة وتعهدها بالمتابعة والمعالجة... إلخ.

وعلى الرغم من أهمية هذه الإجراءات الصحية الوقائية التي من شأنها تعزيز محاصرة الوباء، فإنّ الإخفاق الذريع يعود أساساً إلى المناخ الاجتماعي والسياسي الذي رافق الموجات الأخيرة من الوباء، وتحديداً منذ الشتاء الماضي، فبعد رحيل حكومة إلياس الفخفاخ وإقالة وزير الصحة آنذاك، عرفت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي، بما فيها التسميات في وزارة الصحة، ذلك أنّ الوزير الحالي، على الرغم من أنّه مقال، ظلّ مباشراً مهمّته في ظروف عسيرة، شحّت فيها الموارد. غياب الانسجام الحكومي والتفكك الحاصل بين المؤسسات السيادية للدولة أفقدا العمل الحكومي نجاعته، خصوصاً في مقاومة الوباء. إذ تعثّرت، لهذه الأسباب، جهود الحكومة في جلب اللقاحات في الآجال المثلى، خصوصاً في ظلّ الأزمة المالية الحادّة التي تشهدها البلاد. كما أنّ الحالة التي عليها المؤسسات الاستشفائية العمومية التي تشكو منذ عقود من شحّ في الموارد المالية والبشرية عمّقت حالة الإخفاق في مواجهة الوباء، إذ يعود إنشاء معظم المؤسسات الاستشفائية إلى عشرية الاستقلال (عام الاستقلال 1956) التي شيّدت فيها أكبر المؤسسات الصحية العمومية، بل إنّ بعضها ورثته البلاد من السلطة الاستعمارية، ومع ذلك، استطاعت تونس، في أقل من عقدين، تخريج عشرات الآلاف من الأطباء، سرعان ما أصبحوا رأسمالاً بشرياً يؤمن الخدمات الصحية للمواطنين، ويساهم بعضهم ممن يباشرون القطاع الخاص في ازدهار السياحة الاستشفائية التي انتعشت في العقود الأخيرة، إذ يقصد تونس الآلاف من المرضى من ليبيا والجزائر.

ما خذل البلاد والجيش الأبيض، على الرغم من كلّ الجهود الجبارة في مكافحة الوباء، لا يعود إلى هذه الأسباب فحسب، على أهميتها، بل إلى أسباب اجتماعية ثقافية، لعلّ أهمها حالة الإنهاك الوبائي التي تعرفها المجتمعات، خصوصاً حين يطول فيها الوباء، ذلك أنّ هذه المجتمعات «تطبّع مع الموت» فيصبح حالة عادية يختزلها الوجدان في أرقام تتوالى.

لا يتوقع أن يتراجع الوباء في تونس، ما لم يتمّ التحلي بالحدّ الأدنى من الإجراءات الاجتماعية الصحية، إذ تفيد التقديرات بأنّ نسبة الالتزام بالكمّامة متدنية، إذ لا تتجاوز 25 % من مستعملي الفضاءات العامة، ما يبرهن على حالة التهوّر التي غدت سمة ثابتة في السلوكيات، إذ يبدو تقدير المخاطر ضعيفاً، فالناس يستبعدون أن يصابوا بالوباء، حتى وهم يقفون في جنائزَ ضحاياه، كما أنّ فكرة غريبة تشيع، أنّ الوباء لا يفتك إلّا بالآخرين.

> لا يتوقع تراجع الوباء، ما لم يتم التحلي بالحدّ الأدنى من الإجراءات الاجتماعية الصحية

(كاتب ووزير تونسي سابق)

مقاطع من الركاكة العربية

معن البياري

أخفقت اجتماعات 72 ليبياً في جنيف في الوصول إلى اتفاق على «صيغة دستورية» ينبني عليها تنظيم الانتخابات المقرّرة في ديسمبر/ كانون الأول المقبل. ما يعني أن انتكاسةً مشهودة عرفها مسار الحل السياسي ومأسسة الدولة الليبية الذي كان قد نجح في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وفي وقف الحرب العدوانية التي شنّها خليفة حفتر بدعم خارجي معلوم، بعد تدخل تركي عسكري كان فاعلاً، وبعد انعطافةٍ مصيرية كان لها أثرها. والخشيةُ أن تتدحرج انتكاسة جنيف، وسببها حفتر بحسب رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، القهقرى إلى تأزّماتٍ أكثر حدّةً، سيما وأن التوافقات التي جرت في الأشهر الأخيرة عجزت عن حلّ حزمةٍ من الإشكالات. والقول هنا إن الاستعصاءات الليبية، غير القليلة، وجديدُها ما كان في جنيف، لا يعني أن الخلافات التي سببتها تعود إلى تصادم رؤى تتوخّى مصالح العباد والبلاد، بل هو تحسّب جماعات وأطراف وجهات من جماعات وأطراف وجهات، مع نقصان مقادير الثقة، وكذا النزوع إلى تغليب المصالح والمنافع والمخصصات. وبذلك، لا تزيّد في الرّعم هنا إننا أمام مقطع في مشهد الركاكة العربي العتيد.

في الجوار الليبي، ثمّة تونس التي بشّرتنا بأفقٍ واعد، وبتمرين عربي باتجاه بناء دولة حديثة تأخذ بأسباب التحوّل الديمقراطي الناجح، وبأسباب تقدّم في مسار تنموي ناهض، غير أن الخيبات ما انفكّت تتوالى، لمّا بدا أن التنافس بين أحزاب، تتناسل من بعضها أحياناً، وأخرى تولد لكي تموت، في غالبية تمثيلاته ووقائعه، لا يتعلق ببرامج وخياراتٍ سياسيةٍ واجتهاداتٍ معنيةٍ بالواقع وتحدّياته الثقيلة، وإنما هي الاستقطابات والأوهام الأيديولوجية والأصطفافات التي تقف على سوء الظن بالآخر، من دون إدراك جسامة المسؤوليات والرهانات، بل وأيضا من دون اكتراثٍ بتطلعات التونسيين وأشواقهم وحاجياتهم ومطالبهم الملحّة. وفي الوسع أن يُقال إن «الكباش» السياسي بين التيارات والأحزاب طبيعي، وإن شابتْه سخافاتٌ ورداءات، غير أن تونس، في لحظتها الراهنة، مثقلةٌ بجبال من الركاكة السياسية، أو الرثاثة إذا ما أسعفتنا فصاحةٌ أبلغ. وما يفعله الرئيس قيس سعيد منذ نحو عام في بلده لا ينتسب إلى غير هذا الأمل الذي كان باقيا، فهو يجهر بما يتوطّن في أفهامه وأخيلته ومدارکه من نزوعٍ تسلّط، ومن رغبة بحيازته كل الحكم وكل القرار، من دون أن نقع عنده على أي مقادير من نباهةٍ أو حذاقة. في ابتكار أي حلول أو اجتهادات لأزمات البلاد الحادّة. وبذلك، لا شطط في القول إننا، في تونس الراهنة، أمام مقطع بائسٍ في مشهد الركاكة العربي.

أما في السودان، فإن الجنرالات في مجلس السيادة يزاولون نوعا من التذاكي المكشوف، ليس فقط في «الكلام الساكت» (بالتعبير السوداني الذي يعني الكلام الفارغ) عن تحقيق أهداف السودانيين في ثورتهم، وإنما أيضا بعدم التزامهم باستحقاقات الاتفاق الدستوري، والذي لو جرى تطبيقه لان

ثورة حوران الثانية

سميرة المسالمة

تقدّم حوران في سورية، مرة أخرى، نموذجاً عن نضالها السلمي، في إعلان منها ربما لبدء مفاعيل ثورة ثانية، تعيد فيها أجمل ذكريات ومشاهد ثورة 2011. وهي في هذا تصحّح خيار السلاح والفصائل وتشتيت قوى العمل الشعبي المتماسك، وفي الوقت نفسه، تقدّم خياراً جديداً لمناطق المعارضة غير التسليم بالانفصال والتبعية لأجندات الدول المتصارعة على سورية. وهي، منذ إعلان رفض إجراء الانتخابات الرئاسية في مناطقها ومحاصرتها النظام إعلامياً في 26 مايو/أيار الماضي، بدّدت صورة سيطرة النظام السوري على مناطق التسوية، للمرة الثانية بعد أحداث عام 2020 التي أجبرت موسكو على تعزيز الاتفاق مرة أخرى مع الأهالي، ومنع توسّع الفرقة الرابعة آنذاك من بسط نفوذها على بلدات الريف الشرقي. وهدفت موسكو من التسوية التي عقدتها بعد جولاتٍ ماراثونية مع الجانبين، الأميركي والأردني، في يوليو/تموز من عام 2018، مع الفصائل المسلحة، ولجنة مدنية من الأهالي، في إطار إخراج تدريجي لمناطق خفض التصعيد من معادلة هيمنة مسار أستانة الثلاثي على المناطق (روسيا- تركيا- إيران)، وبسط سيطرتها منفردةً عليها، واحدة تلو الأخرى.

ويمكن القول إنّ محافظة درعا (جنوب دمشق) بدأت تشكل معالم عمل سياسي جديد، منذ عام 2018، فهي، من جهةٍ، تأتمن على مناطقها من القصف الروسي، ومن جهة أخرى تفسّر مفهوم التسوية الأهلية بأنها لا تعني خطوةً إلى ما قبل ثورة الكرامة 2011، وإنما هي تعديلٌ لمسار المقاومة المسلحة التي فرضت عليها، سواء ذات الطابع المحلي غير المنظم، أو من بعض الفصائل ذات الأجندات الخارجية.

وإذا كانت درعا اتخذت من المظاهرات والالتفاف الشعبي حولها، وتأكيد سلميّتها، وسيلة للتعبير عن استمرار ثورتها ضد حكم النظام السوري ووسائله الأمنية، فإن النظام، من جهته، عاد إلى ممارسة الأساليب نفسها التي فجّرت الثورة في كلّ أنحاء سورية، واستخدم حصار المدينة بهدف تجويعها وتركيعها في قراءة خاطئة، مرة أخرى، لإمكانات الشعب السوري ومدى إيمانه بمبادئ ثورته، وتقديره تضحيات السوريين خلال الأعوام العشرة التي مرّت عليه.

صحيحٌ أنّ التسوية التي تعيش عامها الثالث هذه الأيام، لم تحظ بقبول سوري واسع، لأنها، حسب المعترضين عليها، منحت النظام فرصة الاستفراد بمناطق أخرى، وهي لم تُنجز كامل بنودها في أي وقت، أي لم يخرج كامل المعتقلين، ولم يتم التعامل مع موضوع الخدمة الإلزامية حسب الاتفاق. وكذلك بالنسبة لعودة الموظفين المفصولين إلى أعمالهم، واستعادة المحافظة الخدمات، ولم تخلُ حياة الناس في تلك المناطق من عمليات القنص والاغتيالات والاعتقالات، لكنّها منحت السكان على الأقل فرصة العيش تحت سقفٍ غير مشتعل، وأوقفت موت الناس تحت دمار بيوتهم، كما كان يحدُث، ويحدث الآن في إدلب التي تخضع، هي الأخرى، لاتفاق مناطق خفض التصعيد «المتهالك».

لم ينفع النظام استخدامه سلاح الحصار ضد مدينة درعا سابقاً في عام 2011، على الرغم من أنّ جيشه بكامل قوته عدداً وعتاداً كان يحاصرها جغرافياً، ويرهبها معنوياً، وحينها، لم تكن روسيا في سورية. أما وقد أصبحت اليوم صاحبة اليد العليا في سورية، وهي الضامن لعملية التسوية، وتبذل كلّ ما في وسعها لتقديم نفسها للعالم عامل استقرار في سورية، فإنّ متابعة النظام في طرق إرهاب الناس، وتحفيزهم للانقلاب على الهدنة، سيجعل منه طرفاً في نزع شرعية اتفاقات موسكو بشأن سورية، ما يهدّد فعلياً مصداقيتها في الحديث عن حلول قادمة من موسكو إلى طاولة الحوار مع واشنطن التي تعقد في جنيف في الأيام المقبلة.

الحديث عن حوار يجمع الجانبين، الأميركي والروسي، ويؤسّس لمرحلة جديدة من التعاون المشترك لحل الصراع في سورية، وتعزيز وقف إطلاق النار الهشّ، والمفترض أن ينعقد قبل اجتماع مجلس الأمن للتصويت على تمديد القرار الأممي الخاص بالمساعدات الذي تنتهي مدته في العاشر من يوليو/تموز الجاري، وقبل اجتماع ثلاثي مسار أستانة، وإعادة إحيائه لاستخدامه في قيادة عملية اللجنة الدستورية من جديد، لا يمكن أن يتجاهل ما يحدث على مستوى حقوق الإنسان من انتهاكات، ومنها حصار المدن وتجويع الأهالي عبر إغلاق المعابر، ناهيك عن الاعتقالات والاغتيالات، ما يعني أن على موسكو التحرّك لحفظ ماء وجهها وحبر اتفاقاتها في درعا. استمرار تصاعد عمليات التضييق على درعا، وسط صمت موسكو المريب، إما لأنّ موسكو تريد أن تواجه النظام بمحدودية إمكاناته وقدراته على إنجاز فرصة دوره في الحلّ السلمي أو الاحتفاظ بها، وتريده أن يتعثّر، مرة أخرى، مع داعمه الإيراني أمامها، لتنهي دورهما مستقبلاً في مناطق سيطرتها، أو أنّها تريد، من خلال ترك الأمور تتفاقم، أن تجعل من درعا مرة أخرى مجالاً للتفاوض مع الجانب الأميركي الذي سلّمها في مفاوضات عمّان 2018 ملف حوران. وفي الحالتين، تكشف روسيا بهذا الصمت عورات النظام أكثر وأكثر، مع فقدانه القدرة أمام أهم فرصة محلية لتثبيت موقعه طرفاً في حلّ سياسي مستدام في سورية.

> عاد النظام إلى ممارسة الأساليب نفسها التي فجّرت الثورة في كلّ أنحاء سورية، واستخدم حصار درعا بغرض تجويعها
>
> رهان النظام على ترهيب أهالي حوران، ومقايضة الخبز بالحرية، خاسر وجبان

صمدت درعا في الحصار الأول، وصامت حتى عن حليب الأطفال، وهي عندما اتخذت قرارها الحرّ بممارسة حريتها في رفض المشاركة في إعادة تعويم بشار الأسد من خلال انتخابات واهية للمرة الرابعة على التوالي، فإنها وضعت نصب أعينها كلّ سيناريوهات العقاب المحتمل، ما يعني أن رهان النظام على ترهيب أهالي حوران، ومقايضة الخبز بالحرية، خاسر وجبان. ويؤكد ذلك رفض لجنة المصالحة، حسب تأكيد للمحامي عدنان المسالمة، إجراء أيّ حوار مع النظام، ما استدعى موسكو إلى أن تفتح باب تبادل الرسائل وقنوات التواصل من جديد.

(كاتبة سورية)

سؤال العلمانية في السياق الطائفي

نبيل البكيري

جدلية العلمانية في المجتمعات الإسلامية شديدة الحساسية والتعقيد، مع تحوّل هذا المصطلح، خلال العقود الماضية، إلى مصطلح إشكالي، يثير من المشكلات أكثر مما يقدّم من حلول في هذه المجتمعات، بفعل النخبة المحتكرة لتمثيله، بل تحوّل المصطلح إلى أشبه بمهدّد هوياتي لهذه المجتمعات، كما تصور ذلك معظم التيارات الإسلامية، بمختلف توجهاتها واختلافاتها المذهبية والأيديولوجية.

تسويق النخب المثقفة في المجتمعات الإسلامية هذا المصطلح، من دون اعتبارات لسياقاته التاريخية والواقعية والسياسية والثقافية، يدفع باتجاه مزيد من التأزيم والتعقيد في الوصول إلى أي مقاربةٍ علميةٍ ومنطقيةٍ تجاه العلمانية، فهما وفكرة وتطبيقا، على الرغم من كل المبرّرات التي باتت تُطرح اليوم بأن فكرة العلمانية من أنجع الحلول للمأزق الطائفي في هذه المجتمعات المأزومة طائفيا، كلبنان والعراق واليمن وسورية. وعلى الرغم من ذلك، تتبادر أسئلة استشكالية أخرى في السياق نفسه: لماذا لم تستطع العلمانية، بنسختها البعثية مثلا، حلحلة هذه الإشكالية من قبل، في عهد النظام البعثي في العراق سابقا والحاكم في سورية حاليا؟ وهل كان نظام حزب البعث العراقي علمانيا؟ وما طبيعة النظامين في سورية ولبنان، وكذلك النظام السابق في اليمن؟

يمكن مقاربة هذه الأسئلة سريعا في سبيل مقاربة العنوان الأكبر لهذا المقال، وهو سؤال العلمانية في السياق الطائفي، وهي المقاربة التي تنبه لها باكرا محمد عابد الجابري في كتابه «الدين والدولة وتطبيق الشريعة»، بقوله: عندما نقول لا حل لمشكلة الوطن العربي إلا بتبنّي العلمانية، عبارة صحيحة عند اللبناني. وأما المغربي أو الجزائري أو التونسي فسيرد الفعل بطريقة تفيد أن المشكل لا يعنيه كثيراً.

هذه الالتفاتة المبكرة من الجابري إلى المأزق الطائفي، وإمكانية تجاوز هذا المأزق علمانيا، يعاد اليوم الحديث عنه مجدّدا، في ضوء ما وصلت إليه الأزمة الطائفية، في هذه المجتمعات، من خراب وتدمير لكل شيء، وفي مقدمتها الاجتماع السياسي، مع الإشارة إلى ما ذكر أعلاه إن التجربة العلمانية نفسها كانت قيد التطبيق في هذه المجتمعات، ولكنها لم تجدِ نفعا كما هو حال حكم البعث في العراق مثلا. ويتشيع لهذه المقولة بعض المثقفين «الطائفيين»، باعتبار أنه حتى العلمانية نفسها فشلت في حل المأزق الطائفي، متغافلين عن قضية جوهرية في هذا السياق، فالنظام البعثي الحاكم في العراق، وكان يتبنّى الفكرة العلمانية، في ما يتعلق بموقف الدولة على مسافة واحدة من جميع الطوائف، على الرغم من استبداديته العسكرية، نجح، إلى حد كبير، في تخفيف الإشكال الطائفي في العراق، وتعامل مع العراقي بوصفه مواطنا عراقيا، بعيدا عن هويته الطائفية، فكان

«لا للطائفية» في سورية، شعار متظاهر داعم للثورة السورية في تولوز، جنوبي فرنسا، يوليو 2011
(ريمي غابالدا/فرانس برس)

نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح، هجينا، بين نظام عسكري قبلي، ادّعى تبنيه الديمقراطية مع بداية إعلان قيام الوحدة اليمنية، في مايو/ أيار 1990، تحت ضغط لحظة الوحدة وتوازن القوى العسكرية حينها، لكنه سريعا ما انقلب على تلك الديمقراطية بحرب، أفشلت فكرة الوحدة والديمقراطية والجمهورية معا، وحكم حكما قبليا عسكريا متخلفا، لا علاقة له بأي سياق سياسي ممكن الحديث عنه.

وبالعودة إلى المأزق الطائفي، تأتي تساؤلاتنا حول مقاربة الجابري اليوم، والتي قد نحتاج بعض التساؤلات فيما يتعلق بالطائفية، ولماذا قد تكون العلمانية حلا لهذا المأزق، مع رفض الجابري الشديد الفكرة العلمانية في السياق الإسلامي العام، باعتبار أنه لا وجود لثنائية الدين والدولة سوى في السياق الغربي المسيحي، وليس في السياق الإسلامي الذي يرى الجابري أن الدولة في الإسلام لا أساس دينيا لها، وإنما أساسها مدني، هي دولة الناس وهم من يقرّرونها.

إلى أي مدى يمكن اعتماد مثل هذه المقاربة والتسليم بها، حلا للمأزق الطائفي في العالم العربي، المأزق الذي قاد المنطقة العربية إلى دوامةٍ من الصراعات الدامية التي أجهضت كل محاولات الحداثة والتحديث السياسي والثقافي التي حاولت الدولة الوطنية إحداثها أزيد من نصف قرن مضى، وكيف تم تجاوز كل ذلك التراكم التحديثي الكبير، بكل تعقيداته وإشكالاته، والعودة بهذه المجتمعات مجدّدا إلى مجاهيل الخرافات الدينية والطائفية.

تداعيات الربيع العربي، وما خلفه هذا الإعصار المدني الشعبي الديمقراطي، بفعل تدخلات العالم الغربي الديمقراطي وتواطؤه ضد هذه الثورات، ومن ثم تواطؤه التام مع الأقليات الطائفية، بمبرّر مظلومياتها المصطنعة، واستخدام هذه الأقليات شمّاعة لتدخلهم في المنطقة، والسعي، أخيرا، إلى تمكينها سياسيا على حساب الأكثرية، كما تحدّث عن هذا السيناريو كثيرا الأميركي المسيحي والشيعي والسني والأيزيدي والكردي كلهم مسؤولين وشركاء في الدولة العراقية القائمة، ولم تكن مشكلة النظام في العراق سوى في استبداديته العسكرية، وليس في علمانيته التي دفعت المجتمع العراقي، تعليميا وتنمويا، إلى صدارة كل الدول العربية، على الرغم من ظروف الحروب والحصار التي عاشها العراق، مقارنةً بحالة التخلف والفوضى الراهنة عراقيا بفعل الطائفية السياسية الحاكمة برداء الديمقراطية المهترئة والصورية.

وبالنسبة للحالة العلمانية المقابلة في «بعث» سورية فإنها هزلية، من خلال تلبس الأقلية العلوية أو «العلوية السياسية»، كما كان يصفها صادق العظم، وارتدائها عباءة حزب البعث العربي القومي العلماني، وممارسة كل ما يحلو لهذه الإقليمية من احتكار السلطة والمال. وهذا ما تجلى بوضوح تام، عقب أحداث ثورات الربيع العربي، حيث زجّت الأقلية الحاكمة أجهزة الدولة ومقدّراتها في حربها ضد الشعب السوري وقتله وتشريده، في أبشع مجزرةٍ في التاريخ العربي القديم والمعاصر. وبالتالي، لا نستطيع القول إن «البعث» السوري كان علمانيا، يقف بالدولة على مسافة واحدة من جميع الطوائف، وإنما بعثا طائفيا يرتدي العلمانية رداءً لطائفيته.

وفي حالة لبنان، ليس ثمّة علمانية لبنانية، في هذا البلد دولة محاصصة طائفية، لكل طائفة دولتها وقانونها الخاص بها، بمعنى أن لبنان دويلاتٌ طائفيةٌ داخل هيكل الدولة اللبنانية، فللمسيحيين دولتهم الخاصة، بمحاكمهم الخاصة ومدارسهم الخاصة ومؤسساتهم الخاصة، داخل الدولة اللبنانية. وبالمثل الشيعة والسنة والدروز، وهكذا يدار لبنان دولة محاصصة طائفية، عمّد اتفاق الطائف عام 1989 طائفيتها وشرعنتها. وما يظهر اليوم أن الغلبة فيها للطائفة الأقوى مليشياويا للدولة المغيّبة.

أما يمنيا، فقد كان النظام السابق الذي حاولت ثورة 11 فبراير إسقاطه، وهو من أصول إيرانية، والي نصر، صاحب كتاب «صحوة الشيعة» الصادر في العام 2004، يضعنا اليوم أمام حقيقة أن بلدان المأزق الطائفي في حاجة حقيقية لفصل الدولة عن المذهب والطائفة، أي علمنة السياسة في هذه المجتمعات. قد يتساءل بعضهم: لماذا نحن مطالبون بالإجراء العلماني في المجتمعات المأزومة طائفيا فقط، ولا يمكن الحديث عن العلمانية في غيرها من المجتمعات، وخصوصا المجتمعات ذات الغالبية السنّية الحاكمة مثلا؟ الإجابة عن هذا التساؤل سهلة، بالنظر إلى الخلفية التاريخية للمسألة السياسية في المدرستين، السنية والشيعية. في الأولى، لا تعتبر المسألة السياسية، أي الإمامة، أي رئاسة الدولة، من أصول الدين، وإنما تعتبر من فروعه، أي من القضايا الفقهية الخاضعة للنقاش البشري المدني البحت، وبالتالي تكون الإمامة، أي المسألة السياسية، مسألة بشرية، للناس أن يقرّروها حسب زمانهم ومكانهم، وفقا لأدوات عصرهم ومصالحهم المعتبرة، انطلاقا من القاعدة الأصولية «أينما تكن مصلحة الناس فثم شرع الله». على العكس من هذا تماما، ينظر إلى الإمامة، أي المسألة السياسية، في المذاهب الشيعية كلها على أنها من أصول الدين المعتبرة، ولا يقوم الدين إلا بها. وبالتالي، الدولة في الفكر الشيعي دينية لا مدنية، وهي أكثر تشابها، في نظرتها إلى السياسة، بهذه الطريقة، من النظرة التي كانت قائمة في أوروبا قبل ثورة الأنوار، التي بدأت بفرنسا رافعة شعار «اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس».

ومن هنا، يتأتّى مع الحديث عن حلول المأزق الطائفي الاقتراب أكثر من المقاربة العلمانية، لما تمثله المسألة السياسية من أصول المذهب الشيعي، سواء فكرة ولي الفقية في الاثنا عشرية أو الإمام العلم في الزيدية، على عكس المسألة في الحالة السنية التي لا وجود فيها لسلطتين متناقضتين، دينية وسياسية، وإنما سلطة واحدة، هي السلطة المدنية، المسؤولة عن إدارة شؤون الناس. فقد ذهب الإمام محمد عبده (1849 – 1905) إلى القول إنه ليس ثمّة دولة دينية في الإسلام، ولا سلطة دينية لأحد، والحاكم هو الحاكم المدني تماما، وليس في الإسلام سلطة دينية لأحد، والحاكم في الإسلام ليس محصّنا أو معصوما، ومن حق الأمة أن تنتخب وتختار حاكمها. وكذلك، أي ليس لأي رجل دين، مهما بلغت مكانته، أي سلطة دينية، ولا يحق له، أو لأي أحد آخر، استئثار أو احتكار تفسير القرآن أو الدين أو التحدّث نيابة عن الله أو النبي.

وانطلاقا من هذه المقاربة الصريحة لمحمد عبده، والتي كانت وتأسست عليها رؤية المدرسة السنية كلها قديما وحديثا للمسألة السياسية، وكانت مدرسة الغزالي تمضي عليها، ومن خلال مقاربته لذلك في كتاب «إحياء علوم الدين»، والتي كانت تؤسّس لهذا التوجه في عدم وجود أي سلطة دينية في الإسلام، وإنما ثمّة سلطة مدنية، هي التي يحق لها إدارة شؤون الناس والعمل على مصالحهم. وهذه المقاربة هي التي تدفعنا اليوم إلى الحديث عن الإشكال الكبير فيما يتعلق بالمدرسة الشيعية التي تعتبر السياسة مسألة دينية عقائدية، ومن أصول الدين عندها، وهو ما يؤسّس لكل هذه الحروب والاقتتال الجاري في العراق واليمن وسورية ولبنان، ويتم تجييش الناس لحروب طائفية لا تنتهي. ولا يخفى هنا أنه ظهرتْ اجتهاداتٌ شيعيةٌ حاولت الاقتراب من هذا التصور الموجود في المدرسة السنية، كما ذهب إلى ذلك محمد مهدي شمس الدين (1936 – 2001)، الذي عارض فكرة ولاية الفقيه، وتحدّث عنها بديلا عن ولاية الأمة، وهي ولاية الناس في اختيار حكامها، بعيدا عن أي وصاية دينية أو مرجعية من أحد.

> في المدرسة السنية، لا تُعتبر المسألة السياسية، أي الإمامة، أي رئاسة الدولة، من أصول الدين، وإنما تعتبر من فروعه
>
> ليس «البعث» السوري علمانياً، يقف بالدولة على مسافة واحدة من جميع الطوائف، وإنما هو بعث طائفي يرتدي العلمانية رداءً لطائفيته

لقد باتت جلية اليوم أهمية إعادة النظر في قضايا كثيرة، والبحث عن حلول حقيقية وشجاعة، وخصوصا في مقاربة المأزق الطائفي، من خلال المقاربة العلمانية، في سبيل البحث عن حلول لهذا المأزق المدمر لمجتمعاتنا، بالبحث عن جذور هذا المأزق وجوهره، وكيفية تجاوزه فيما يتعلق بمدنية الدولة ولا دينيتها، وهو مشكل لا يمكن تجاوزه إلا من خلال مقاربة جذرية تضع النقاط على الحروف، في ما يتعلق بشكل الدولة ومرجعيتها في السياق الطائفي، وغير ذلك ستبقى هذه المشكلة قائمة مستنزفة كل الجهود والطاقات في صراعاتٍ طائفيةٍ عقيمةٍ لا يمكن الخروج منها، ولا تنتهي إلا لتبدأ.

(كاتب يمني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads